

أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

* د. كسرى مسعود، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

** أ. طاهري الصديق، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ملخص:

علاقة الفقر بالبيئة هي علاقة معقدة، حيث أن الفقر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، مثلما كان أحد نتائجها، وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية، حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستدام للموارد الطبيعية، ومن هنا تبرز أهمية الأمن البيئي في مكافحة الفقر من جهة وحماية البيئة من جهة ثانية، لتحقيق التنمية المستدامة.

Résumé :

La relation de la pauvreté à l'environnement est une relation complexe, où la pauvreté est l'une des principales causes des problèmes environnementaux mondiaux, car il était l'un des résultats. Les études ont montré que la relation entre la pauvreté et l'environnement cumulatif, où obligeant les pauvres à choisir un intérêt garanti à court terme jusqu'à ce que ils peuvent remplir les besoins de l'avenir, de sorte qu'ils sont entraînent une détérioration de l'environnement, et le problème continue, où la pauvreté conduit à un déficit dans la production et l'utilisation non durables des ressources naturelles, d'où l'importance de la sécurité environnementale dans la lutte contre la pauvreté d'une part et la protection de l'environnement d'autre part, pour parvenir a une développement durable.

* meskessra@yahoo.fr

** seddikthr@gmail.com

المقدمة:

علاقة الإنسان ببيئته لا تقتصر فقط بإشباع الحاجات ولكن تتعداها إلى إشكالية في غاية الأهمية تتعلق بأمن و وجود الإنسان و لعل أكثر الناس ارتباطا بالبيئة تأثيرا و تأثرا هم الفقراء في العالم، و لكن للأسف هي أشبه بعلاقة يلبس فيها الإنسان قناع الضحية و الجلاد في نفس الوقت. من هنا تبلورت فكرة الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتمكين الفقراء من الاستخدام العقلاني والمستدام للموارد البيئية. ومنه ارتأينا معالجة الإشكالية التالية:

ما هي الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر؟
للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

- الأمن البيئي
- البيئة والفقر

أولا) الأمن البيئي:

سنحاول تبيان مفهوم الأمن بصفة عامة ثم مفهوم الأمن البيئي بصفة خاصة.

1) مفهوم الأمن:

الأمن لغة يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وبالله ومنه جاء الإيمان، وقد تغير مفهوم الأمن وتعدّد بسبب التراكم التاريخي وتعدّد الظاهرة الإنسانية، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني .

" أمن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته (1) .

كما تعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق وحرية الإنسان" (2).

فالفرد جوهر الأمن الإنساني، إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تحدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول .

أما كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ "نحن البشر" أعطى توصيف للأمن الإنساني كالآتي (3) :

يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

وقد حدد محرري تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني في 1994 وهما الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتيا سان amartiya sen أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية :

✓ الأمن الاقتصادي : أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد؛

✓ الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد؛

- ✓ الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد؛
- ✓ الأمن البيئي: أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استئثار الإنسان؛
- ✓ الأمن الفردي: ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة /الدول/الفواعل غير الدولية؛
- ✓ الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي/الطائفي؛
- ✓ الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان.

(2) تبلور مفهوم الأمن البيئي

إن إشكالية البيئة، الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الإرهاب، قد راجت بضاعتها واستوطنت دول كثيرة من العالم بعد انتشار مذهب الحدثة الأمريكية الرأسمالية مع نهاية الحرب الباردة وأهيار المعسكر الاشتراكي، حيث تضمنها أجندة فكرية واحدة متسلطة على قائمة اهتمامات كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي. ومن ثم جاء اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين الأكاديميين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أو توقع، نتيجة ما تخلفه الحروب الحديثة في البيئة من دمار شامل وتدهور طبيعي وتخلف اقتصادي، هكذا تزامن مفهوم الأمن البيئي مع ضراوة الحروب الحديثة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية والبشرية. وفي حقيقة الأمر، يعد الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية، ومن ناحية أخرى فقد لعب دور النموذج النقيض للحرب الباردة والنزعة العسكرية في مسرح عمليات الأمن العالمي، وذلك كما ورد بتقرير إعادة تعريف الأمن لمعهد الرصد العالمي بواشنطن (ليستر براون، 1977).

(3) التعاريف المختلفة للأمن البيئي

مجموعة العناصر والأسباب المتصلة بتعريف الأمن البيئي هي:

- الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام، في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات والتي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.
- الأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستدامة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية.
- الأمن البيئي دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي.
- الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.

ثانياً) البيئة والفقر:

وصف علاقة الفقر بالبيئة لا بد أن يكون مسبقاً بتحديد ماهية الفقر، و تبيان الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة، ومن ثم شرح أبعادها في الجزائر وسبل مكافحتها.

(1) ماهية الفقر

ورد تعريف في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد (4).

وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية بفعل ارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، بينما يعرف خط الفقر على أنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه (5).

وبهذا فإن مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والسكن بصورة كلية يدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي.

فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع)، وهناك ثلاث معاني للفقر متميزة وهي:

■ المعنى الأول: الفقر الاجتماعي

وهو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والإتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.

■ المعنى الثاني: العوز والحاجة

ويشير إلى فئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نمودجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذي يطلبون المساعدة.

■ المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي

يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعبه عن التمتع والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما تحدده الرؤية الاقتصادية في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

(2) العلاقة بين الفقر والبيئة

بشكل تفصيلي علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطاءها فرصة للتكاثر وتحديد مواردها، كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطيرة وحرث المنحدرات والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة (6)، ويحدث هذا عادة في الأنظمة البيئية التي تأوي مجتمعات فقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية.

فضلا عن هذا فإن التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تدني نوعية البيئة يعرض الفقراء للخطر حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي (7)، حيث يقلل الفقر من حصانة الأفراد ضد آثاره باختلاف أشكالها (تلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي).

فالتلوث البيئي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في المجتمعات الريفية مثلا فإن حوالي 20% من الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيسي الفقراء تعود إلى أسباب بيئية، وأكثر الأمثلة مأساوية على ذلك أن حوالي 3 ملايين شخص منهم 80% من الأطفال يموتون سنويا بسبب الإسهال الناجم عن تلوث المياه السطحية بالإضافة إلى التأثيرات الصحية للأمراض الناتجة عن التدهور البيئي، نجد أيضا التأثيرات الاقتصادية؛ حيث أشارت دراسة إلى أن معالجة الملاريا تستنزف حوالي 33% من دخل الفقراء في إفريقيا مقارنة بجوالي 4% فقط من دخل الأغنياء (8).

وتبعاً لهذا السياق، فقد أقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2000، بأن الفقر يفاقم بشكل واضح المشكلة البيئية، لا سيما وأن تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والإقصاء الذي نظّمته الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000، أكد أن شخصا واحداً على الأقل من بين خمسة أشخاص يعيش في حالة من الفقر (9)، فإلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي تزيد حالة العوز والحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، وهذا لضمان حياتهم، ومن منظور سوسولوجي فإن تعامل الفرد مع بيئته الطبيعية يخضع لجملة من المعطيات من بينها مستواه المعيشي، فلا يمكن التحدث عن سلوك بيئي إيجابي وعقلاني بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة مما يدخله في حيز الصراع من أجل البقاء وطبعاً فالخيار هو للفرد على حساب عناصر البيئة الطبيعية، كما أن الجزائر أدرجت بشكل واضح ضمن الإستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط العمل البيئي ضرورة تقليص ظاهرة الفقر والعمل على النمو المستدام (10).

فضلاً عن هذا فإن أنماط الفقر لها علاقة بالبيئة المحيطة حيث تتحدد وفق هذا الإطار ضمن نوعين هما:

- الفقر في الأرياف: يعيش ويعمل حوالي ثلاثة أرباع العالم في المناطق الريفية حيث يعتمد نمط معيشتهم بشكل مباشر على الزراعة كمصدر دخل (11)، وعلى سبيل المثال فإن الكثير من المجتمعات الريفية التي كانت تعتمد على الموارد الطبيعية لتوفير احتياجاتها الغذائية حولت أراضيها إلى مزارع بهدف الحصول على عوائد نقدية لشراء منتجات غذائية من مصادر أخرى لكن ظروفًا بيئية واقتصادية ومالية سيئة جعلت الكثير من هذه المبادرات تفشل في تحقيق هدفها حيث تم إزالة الأراضي الطبيعية ولم تتمكن المشاريع الزراعية من تقديم العائد المالي المنشود (12).

- الفقر في المدن: مرده الأول هو الهجرة الداخلية المتتالية من الريف نحو المدينة، والهجرة الخارجية ما بين الدول، خصوصاً من دول الجنوب الفقيرة نحو دول الشمال الغنية بهدف البحث عن فرص العمل ويرتبط الفقر الحضري كما يسمى عادة بمظاهر محددة، منها الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية، مشكلة مناطق هامشية غير قانونية ومعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي... إلخ، فضلاً إلى هذا فإن من المشاكل التي ترتبط مع الفقر في المدينة هي مشكلة التخلص من النفايات ومشاكل الصرف الصحي، حيث تعتبر النفايات وكرا لانتشار الأوبئة والأمراض، كما أن ضعف الصرف الصحي يعني تعايش الفقراء مع مصادر مستمرة ودائمة للمرض.

هذا وإن علاقة الفقر بالبيئة ومشكلة تلوثها نتيجة حتمية ومنطقية، فالتدهور البيئي يدفع الأفراد بأعداد متزايدة إلى الفقر كما أنها أصبحت مسألة متشابكة حيث أن المسألة ليست خيار بين تخفيف حدة الفقر أو وقف التدهور البيئي، بل تمت حقيقة استحالة تحقيق أي الهدفين إلا بالسعي إلى تحقيق الهدف الآخر (13)، وهو ما يتأتى من خلال أساليب التنمية المستدامة التي يمكن من خلالها التوفيق بين احتياجات الفقر واحتياجات البيئة للحماية، حيث يمثل هذا جوهر التنمية المستدامة، ويقدم برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال تصوراً حول الاحتياجات العشر الرئيسية التي يجب تحقيقها لتحسين حياة الفقراء وهي (14):

- التغذية السليمة،
- الحماية من الأمراض التي يمكن تجنبها طبيًا ووقائياً،
- القدرة على العيش في بيئة نظيفة وكافية،
- القدرة على الحصول على مياه نظيفة وكافية،
- التمتع بهواء نظيف لا يحمل التلوث والأمراض،
- الحصول على الطاقة الكافية للتدفئة والطهي،
- القدرة على استخدام العلاجات التقليدية،
- القدرة على استخدام عناصر البيئة الطبيعية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية،

- القدرة على التكيف مع الصدمات الطبيعية مثل الأعاصير والجفاف،
- القدرة على اتخاذ قرارات حرة حول إدارة الموارد المتاحة بشكل مستدام.

وحسب هذا التصور البيئي فإن هناك فئة صغيرة من سكان العالم التي تتمتع بهذه المزايا وقد لا يتجاوزون الفئات السكانية التي تعيش في المناطق الأوروبية والأمريكية الشمالية النظيفة، بينما يعتبر أكثر من ثلاث أرباع سكان العالم فقراء بالمفهوم البيئي.

وقد جاء تطوير هذه المعايير من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استنادا على دراسة شاملة بعنوان "التقييم الألفي للأنظمة

البيئية" والذي وضع ثلاث أنواع من الخدمات الرئيسية للأنظمة البيئية الواجب توفرها لتأمين تنمية مستدامة للمجتمعات وهي (15):

أ- الخدمات البنيوية: وتضم النباتات، الأخشاب، الطاقة، الغذاء.

ب- الخدمات التنظيمية: تنقية المياه، إزالة السمية (التلوث)، السيطرة على الجفاف والفيضانات.

ج- الخدمات الإنسانية: الجمال والقيم الدينية والاجتماعية.

3) الفقر ضمن المؤتمرات الدولية للبيئة

نظرا لارتباط المشاكل البيئية بشكل مباشر بمعضلة الفقر وهذا وفق ما أشرنا له سابقا، فقد تناولت جل المؤتمرات ذات الطابع

العالمي الخاصة بالبيئة محور الفقر كأحد المواضيع الأساسية. وفي هذا السياق نوجز عرض أهم المؤتمرات الدولية للبيئة وتناولها للفقر.

• مؤتمر ستوكهولم 1972:

عقد بالسويد ما بين 15 و 16 جويلية بحضور 115 دولة، بعد أربع سنوات من التحضير وبناء على قرار الجمعية العامة الصادر عام

1968 على ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ليشكل أول خطوة تهدف إلى وضع سياسة عالمية

لبيئة الإنسان آخذة بعين الاعتبار عامل الفقر كمسبب للمشكلات البيئية حيث ركزت مناقشاته على النقاط التالية:

- يعيش سكان العالم في بيئة يسودها الفقر والأمية والبؤس وسوء التغذية مما يستدعي الاستعجال في إيجاد الحلول لهذه المشكلات من

خلال تضيق الفجوة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير واعتماد نظام اقتصادي جديد (16).

- شكوى الدول النامية من الاستغلال المفرط لمواردها من طرف الدول المتقدمة إذ تسعى إلى تحقيق التنمية على حساب البيئة مما استدعى

اعتماد مبدأ الإنماء البيئي "من خلال إدراج الاعتبارات البيئية ضمن اهتمامات العمل الإنمائي.

- ضرورة الاهتمام بالمشكلات السكانية والإشارة إل أن كافة الإستراتيجيات الإنمائية سوف تواجه صعوبات بالغة إذ لم ينجح العالم في

خفض معدلات التزايد السكاني، وبهذا يكون هذا المؤتمر قد أدرج موضوع الفقر ضمن اهتماماته الأساسية لتحقيق حماية بيئة

الإنسان (17).

• مؤتمر نيروبي:

عقد بكينيا بين 10 و 18 ماي 1982 بتكفل من الأمم المتحدة وتم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية وكذا الارتفاع

المحسوس لسكان العالم، لا سيما دول العالم الثالث، ودعى المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من

انتشار الفقر والتلوث، حيث غالبا ما يصبح الفقر والأمية والمرض والقذارة وسوء التغذية المنتشرة على نطاق واسع والتي نكبت بها نسبة

كبيرة من سكان العالم سببا للضغط والتوتر والصراع على الصعيد الاجتماعي وتبع ذلك اعتماد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية

ماديا وتقنيا وعلميا لمعالجة التصحر والجفاف ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة (18)، لكن لم تمض فترة من الزمن حيث أصبح

أكثر بنود إعلان نيروبي دون تنفيذ رغم الجهود الدولية والإقليمية التي بذلت حينذاك، وأن الأسباب الدولية الكامنة وراءه تعود إلى الصراع

الدولي وانقسام العالم وشل حركة الأمم المتحدة التي أنيط بها إعلان نيروبي وآلية التنفيذ.

• المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية:

عقد بين 3 و14 جوان 1992 بـ "ريو ديجانيرو" بالبرازيل وقد حضرته 185 دولة برعاية الأمم المتحدة بالإضافة لمنظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتم بشؤون البيئة وعرف هذا المؤتمر مشاركة متنوعة بين شيوخ قبائل، برلمانيون، علماء، رجال إعلام، وهو يدل أن قضية البيئة والفقر أضحت قاسما مشتركا يحرك جميع الشعوب والدول بمختلف الفئات الاجتماعية ووجهاتهم العلمية.

وقد كان من أهم أسباب انعقاد المؤتمر هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤية بين دول الشمال الغنية وبين دول الجنوب الفقير والمتواجد معظمها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا، حيث أن المشاكل التي تهم دول الشمال الغنية كمكافحة التلوث ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب الفقيرة والمتخلفة مقارنة بالجوع والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة إلى المال، وبما أن دول الجنوب الفقيرة تساهم في زيادة التلوث في الأجواء والأنهار والبحار لأنها تحدر ثرواتها الطبيعية مثل قطع أشجار الغابات واستعمال الأخشاب في التدفئة والوقود لعدم امتلاكها الوسائل التكنولوجية والعلمية فإنها بذلك تدمر البيئة والمترتبة على الدورة الطبيعية في الحياة اليومية، وسوف تشكل عائقا أمام التخلص منها أو التوقف عن التسبب بها والذي قد يكون هذا التسبب أيضا لدولة ما مصدر فائدة لها أو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لمعالجة حاجة أخرى (19).

وقد نتج عن هذا المؤتمر التوقيع على اتفاقيتين:

- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

- اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي.

كما صدر عنه وثيقة عمل سميت بمجدول أعمال القرن الحادي والعشرين المتضمنة 27 مبدأ ومن بينها القضاء على الفقر من خلال المبدأ الخامس، بحيث نجد أن هذا الأخير أكد على ضرورة تعاون الدول والشعوب من أجل القضاء على الفقر كشرط لا بد منه للتنمية المستدامة.

حيث تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة ذات الطابع الحكومي الدولي إذ تتكون من 59 عضوا وتعمل على مراقبة وتنسيق الأعمال بين البرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية داخل نظام الأمم المتحدة (20).

ورغم نجاح هذا المؤتمر إلا أن سلبياته تجلت في النزاع بين الدول الصناعية والدول النامية والفقيرة المنتجة للمواد الأولية فقد جاءت الدول الصناعية الغنية إلى المؤتمر بشعار "الملوث يدفع الثمن" وكانت تهدف إلى تكليف الدول المنتجة للنفط دفع ضريبة الكربون ومنع الدول الغابية من قطع أشجارها وهذا ما رفضته هذه الأخيرة لأنه بمثابة قطع لرزقها ومورد عيشها (21).

● مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

عقد في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 جوان إلى 4 جويلية 2002 بإشراف الأمم المتحدة بغية تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومكافحة الفقر وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية في خضم النمو السكاني الكبير، من خلال جعل الدول تعيد النظر في أنماط إنتاجها واستهلاكها وإلزامها بتحقيق نمو اقتصادي سليم بيئيا، وكذا توسيع التعاون في مجال الخبرات والتكنولوجيا والموارد بين هذه الدول وتطبيقا لما تضمنته أجندة القرن (21) حول ضرورة إدماج مختلف الفئات الاجتماعية في حماية البيئة وتحقيق عملية التنمية المستدامة بما في ذلك النساء، الشباب والأطفال، الجماعات الأصلية والمجموعات الحكومية... إلخ فقد حضر كل هؤلاء فعاليات هذا المؤتمر إلى جانب رؤساء الحكومات والدول (22).

ويعد هذا المؤتمر بمثابة امتداد لمؤتمر ريوديغانيرو 1992، كونه يراجع حوصلة ما تم تقديمه وتحقيقه من أجندة القرن 21 ومدى وفاء الدول بالتزامها لتحقيق التنمية المستدامة.

والملاحظ هو أن الفقر قد ورد في الوثيقتين المنبثقتين عن المؤتمر بشكل واضح حيث ورد في:

الوثيقة الأولى: والتي تتعلق بخطة التنفيذ وتسمى "مشروع خطة التنفيذ المعدة من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" والتي تمثل برنامج عمل للسنوات العشر القادمة وذلك لتنفيذ أجندة القرن (21) والصادرة عن قمة الأرض بالإضافة إلى الأهداف التنموية الدولية

التي تضمنها إعلان وقمة الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة 2000 مبدأ الإجراءات الاحترازية وهو المبدأ رقم 15 من أجندة القرن (21).

إذ يمثل استئصال آفة الفقر التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم وهو إحدى الأهداف الأساسية للمؤتمر وقد تضمن هذا الجزء من وثيقة التنفيذ اهتمام خاص بخفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام 2015 وإنشاء صندوق تضامن عالمي لمساعدة البلدان النامية ولكن دون تحديد قيمة المبالغ. علما أنه تم معارضة إنشاء هذا الصندوق من قبل الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي) ولكن مجموعة (77) والصين أصرت على وجود تلك الفقرة التي تحفظ حقوق الفقراء في عيش كريم.

كما عبرت الوثيقة الثانية عن قلقها إزاء أمور عديدة تواجه الدول النامية أهمها مشكلة الفقر والتخلف وتدهور البيئة، حيث أن موضوع تحقيق الأمن الغذائي للبشر يشكل جزءا حيويا من الكفاح من أجل القضاء على آفة الفقر وصون كرامة الإنسان (23).

4 البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر

إدراكا من المجتمع الدولي لحقيقة العلاقة بين الفقر والبيئة، ظهرت مشاريع وتجارب حاولت التوفيق بين تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية البيئة، وقد نظم الإتحاد الدولي للطبيعة في هذا السياق مؤتمر حول "التنوع البيولوجي والتعاون الأوروبي للتنمية وهذا من 19 إلى 21 سبتمبر 2006 حضره 400 مشارك يمثلون مختلف الحكومات والمجتمع المدني، وقد انتهى "بنداء باريس" المتضمن العمل على تمكين الفقراء من تسيير مواردهم الطبيعية خاصة وأن الثروات والموارد الطبيعية تمثل حوالي 25% من مداخيل الدول ذات الدخل الضعيف (24) وقد أبدى المشاركون قلقهم بخصوص الملاحظ في الخدمات المقدمة من طرف الأنظمة البيئية بفعل تناقص التنوع البيولوجي ككل والذي من شأنه تهديد التنمية المستدامة خصوصا وأن أهداف التنوع البيولوجي هو المساهمة في الحد من الفقر لصالح كل كائن على وجه الأرض".

وقد خلص المؤتمر إلى ضرورة إيلاء البيئة أكثر اعتبارا في التنمية وفي إستراتيجيات خفض الفقر، حيث تم تحديد جملة من الأنشطة والتحديات أهمها تحدي الإدماج الرامي إلى:

- ترقية التنمية المستدامة في المناطق الريفية وذلك باستخدام التنوع البيولوجي كأسمال للحد من الفقر مع التخفيض من المخاطر وتحسين التغذية والصحة.
- إدماج المسائل البيئية في إستراتيجيات الحد من الفقر وكذا وسائل السياسات الاقتصادية الشاملة مع متابعة التطور الحاصل في ذلك المجال من أجل أن تصبح تلك السياسات عملية.
- فيما كان التحدي الثاني هو نظام الحكم من خلال:
 - إدخال إجراءات فعلية في وثيقة الإستراتيجيات الوطنية وسياسات القطاعات التي تسمح بدعم الاعتراف الصريح بحقوق سكان الأرياف والسكان الأصليين في تسيير الموارد الطبيعية والاستفادة منها.
 - بينما كان التحدي الثالث يكمن في أدوات ترابط السياسات من خلال:
 - الاستغلال الكلي للفرص التي تمثلها الأدوات المتاحة مثل الدعم المالي.
 - تشجيع الاستعمال المنهجي والمنظم للتقييمات البيئية الإستراتيجية.
 - دعم التنمية والمعارف والبحث المشترك.
- فضلا عن هذا يمكن إدراج البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر من خلال:
 - فهم ظاهرة الفقر وقياسها وتقييمها وفق كل مجتمع.

- دعم سبل المعيشة المستدامة من خلال زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلدات النائية والمجتمعات المحلية وهي أكثر فئات المجتمع تعرضاً للفقر مع مراعاة الخصائص البيئية لهذه المناطق وبصيغة أخرى اعتماد أسلوب معيشة مع الأخذ بعين الاعتبار النشاطات البيئية في المجتمعات المحلية لمكافحة الفقر مع تقوية دور المنظمات المحلية غير الحكومية كالجمعيات.
- ضمان حصول الفقراء على عناية كافية وتحسين أوضاعهم الصحية لا سيما وأن الفقراء هم أكثر فئات المجتمع تعرضاً وتأثراً للتلوث البيئي.
- دعم تمويل المشاريع المصغرة ودعم الأسر المنتجة ومدنية الدخل.
- ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء.
- زيادة الوعي العام بالجهود المبذولة للحد من الفقر وتفعيل ذلك من خلال مختلف الوسائل الإعلامية.

خاتمة:

ظل الإنسان يلهث وراء تعظيم احتياجاته من البيئة وينشد سبل الراحة فيها بشتى الوسائل المتطورة، بل تعاضمت جميع ثرواته المادية في مقابل استغلاله الجائر للموارد الطبيعية، ورغم ذلك لم يلتفت إلى البيئة بالاهتمام إلا بعد النصف الأول من القرن الماضي مع النمو السكاني المتزايد والتوسع الاقتصادي المفرط والتطور التكنولوجي الرهيب، ومن هنا برزت العلاقة الوطيدة بين أمن الإنسان وسلامته بيئته والذي تجسد بمؤتمرات الأمم المتحدة كأول خطوة دولية مهمة في هذا الشأن، وكان أولها انعقاد مؤتمر ستوكهولم حول الإنسان والبيئة (1972)، من هنا تعاضم الاهتمام بالبيئة وتطورت مفاهيم مكافحة الفقر من مجرد اشباع للحاجات الانسانية الأساسية إلى معاني تتعلق بتحقيق الرفاه وكفالة إتاحة الفرص واثبات الذات.

قائمة بالمراجع

- 1) برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، موقع بحوث، 2014/08/20
- 2) حديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، موقع بحوث، 2014/08/20
- 3) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 49.
- 4) عاطف غيث محمد، "قاموس علم الاجتماع"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 342.
- 5) نفس المرجع، ص 343
- 6) أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، مرجع سابق، ص 50.
- 7) نفس المرجع، ص 81.
- 8) باتر محمد علي وردم، "العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 119.
- 9) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة"، 2001، ص 30.
- 10) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000"، مطبعة النخلة، ص 104.
- 11) باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 87.
- 12) نفس المرجع، ص 117.
- 13) أحمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 52.
- 14) باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 120.
- 15) نفس المرجع، ص 88.
- 16) غازي أبو شقرا، "المشكلات البيئية والتربية على المستويين الدولي والعربي" التربية الجديدة، العدد 23، 1981، ص 78-80
- 17) نفس المرجع، ص 81.

- 18) عامر محمود طراف، "أخطار البيئة والنظام الدولي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ، 1998، ص82.
- 19) سيد أحمد غريب وآخرون، "دراسات أسرية وبيئية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص137.
- 20) Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, "Glossaire de l'environnement et développement durable", Mars, 2004, p155
- 21) فتحي دردار، "البيئة في مواجهة التلوث" دار الأمل، الجزائر، 2002، ص 132.
- 22) وهذا يخص المبادئ 20، 21، 22 من أجندة القرن 21.
- 23) إيمان المطيري، "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ)، بحوث وتقارير، موقع: www.greenline.com.
- 24) التحكم في في الطبيعة يساهم في محاربة الفقر، قضايا وأحداث بيئية، 24 جوان 2008، موقع: www.beaty.tu/indesc